الخصائص الاقتصادية لسكان الأراضي الفلسطينية في الربع الثاني من عام ٢٠٠٦ ومقارنتها بعام ١٩٩٧

Economic Characteristics of the Population in the Palestinian Territories in the Second Quarter of 2006 Compared with Those in 1997

ماهر ابو صالح

Maher Abu Saleh

قسم الجغرافيا. كلية الآداب. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

بريد الكتروني: maherabusaleh@yahoo.com

تاريخ التسليم: (٢٠٠٧/١٠/٢١). تاريخ القبول: (٢٠٠٨/٢/٢٧)

ملخص

توضح هذه الدراسة واقع الخصائص التركيب الاقتصادي للسكان في الأراضي الفلسطينية، وتأتي أهمية هذا التركيب من كونه يشكل أحد الأسس والمؤشرات الهامة التي يمكن الاستعانة بنتائجها عند البدء برسم السياسات التنموية في مختلف حياة السكان، فخطط التنمية الاجتماعية بكافة جوانبها التعليمية والثقافية والصحية وغيرها لا يمكن لها أن تتم بمعزل عن التنمية الاقتصادية، فالعلاقة متلازمة ولا يمكن لإحداها أن تتحقق دون تحقيق الأخرى. وبعد إجراء دراسة تحليلية لمختلف العناصر ذات الصلة بموضوع البحث، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها: ١) حصول ارتفاع في كل من معدل النشاط الاقتصادي الخام، ومعدل النشاط الاقتصادي العام ونسبة البطالة. ٢) أن أعلى نسبة لقوة العمل في الأراضي الفلسطينية – سواء للذكور أو الإناث - كانت موجودة لدى فئة السن ٣٥ – ٣٩ سنة، وذلك بنسبة ٥٨,٣% لكلا الجنسين. ٣) الغالبية العظمى من العاملين من أبناء الأراضي الفلسطينية يعملون داخل الأراضي الفلسطينية، وكان ذلك بنسبة ٩١,٢% من مجموع العاملين. ٤) أن بعض الأنشطة الاقتصادية قد طرأ زيادة ملحوظة على نسبة العاملين فيها في سنة ٢٠٠٦ وعلى رأسها نشاط التجارة والمطاعم والفنادق ونشاط الزراعة والصيد والحراجة. ٥) بلغ معدل الأجرة اليومية للعاملين في إسرائيل والمستعمرات نحو ضعف معدل الأجرة اليومية للعاملين في الأراضي الفلسطينية. وتبعا لهذه النتائج فقد تم وضع عدد من التوصيات كان من أبرزها: - العمل على استيعاب آلاف العاملين من أبناء الأراضي الفلسطينية الذين كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات. - ضرورة دعم نشاط الزراعة والصيد والحراجة بكافة الوسائل والميادين الممكنة، لما لهذا الدعم من دور مؤثر في تثبيت الانسان الفلسطيني بأرضه الزراعية، وبالتالي

التقليل من مخاطر المصادرة الإسرائيلية. - الطلب من ذوي الإختصاص في الاراضي الفلسطينية إجراء دراسة تحليلية وموضوعية للتحقق من مدى حاجة المؤسسات الفلسطينية للنسبة العالية من العاملين في المهن الفنية والمتخصصين والمساعدين والكتبة. - ضرورة رفع معدل الأجرة اليومية في الأراضي الفلسطينية حتى لا يبقى العمل في إسرائيل والمستعمرات محط أنظار واستهواء الايدي العاملة الفلسطينية. - ضرورة وضع الخطط الحكيمة التي تساهم في حل مشكلة ارتفاع نسبة البطالة، وبخاصة في قطاع غزة الذي ارتفعت فيه النسبة إلى ٣٤%.

Abstract

This study shows the factual features of the economic structure of the population in the Palestinian Territories. Its significance comes from the fact that this structure is one of the important principles and indicators whose results assist in devising developmental policies in all aspects of the populations' life. The Social development plans, with all educational, cultural and health sides, etc. can't be implemented without economic development. Therefore, the relationship between them is indispensable.

After studying and analaysing different elements embodied in this research, the following results have been the most important: 1) There have been arise in the percentage of unemployment and in the average of the economic activity – both in general and private ones. 2) The highest percentage of manpower in Palastinian Territories for males and females – appeared between ages of 35 to 39 years, that is, 58.3% in both sexes. 3) The majority of labourers of Palastinians working inside the Palastinian Territories make up 91.2% of manpower. 4) There has been arise in some economic activities in 2006, such as those in trade, restaurants, hotels, agriculture and forestry. 5) The average of the daily pay, of Palastinians working in Israel and settlements, has been twice as those working in the Palastinian Territories. Relying on to the above mentioned results, the following recommendations have been put forward: - To work earnestly to accommodate thousands of Palastinians who were working in Israel and its settlements. - To support agriculture, fishing and forestry with all possible means because this support will enhance people's steadfastness and prevent the Israelis from confiscating the land. - Ask the Palastinian researchers to carry out more at analytical and objective studies to determine the Palastinian organizations needs for

specialized technical personnel. - To raise the average daily pay in the Palastinian Territories with the aim of discouraging Palastinians to go and work in Israel and its settlements. - It is important to set up feasible studies that contribute to the solution of the problem of unemployment, specialy in Gasa Strip where the rate has risen to 34%.

المقدمة

تعتبر دراسة التركيب الاقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات من الدراسات السكانية الضرورية، باعتبار أن هذه الدراسة تعمل على إظهار حجم الاعباء الاقتصادية الملقاة على عاتق مجموعة من السكان تجاه بقية أفراد المجتمع، وذلك من خلال معرفة حجم القوة العاملة، ومدى التغيرات التي طرأت عليها بسبب التغيرات السريعة في الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، ومن خلال تحليل الواقع، يمكننا أن نستشف بعض ملامح مستقبل هذه الظاهرة، فبالإضافة إلى إبراز حجم القوة العاملة، فإن هذه الدراسة ستعمل على إظهار أوجه النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الافراد العاملون في المجتمع، ومدى تأثر هذه الأنشطة بالظروف السياسية والعسكرية التي ألقت بظلالها بشدة على مختلف عناصر التركيب الاقتصادي للسكان في الأراضي الفلسطينية.

ولما كان موضوع الدراسة يبحث في ملامح الخصائص الاقتصادية للسكان في الأراضي الفلسطينية من وجهة نظر جغرافية، لذا فإن طابع التوزيعات الجغرافية كان السمة الغالبة على عناصر البحث، وبخاصة في منطقتي الدراسة وهما: الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد رافق هذه التوزيعات دراسة تحليلية كان الهدف منها ابراز الأسباب الكامنة وراء أنماط هذه التوزيعات وحجمها.

مشكلة البحث وأسئلته

لقد بات من المعروف لدى الفلسطينيين بشكل خاص، ولدى الحكومات والشعوب العربية والعالمية بشكل عام، أن الحياة الاقتصادية للشعب الفلسطيني قد مرت بتغيرات عديدة، وقد تتابعت هذه التغيرات بصورة دراماتيكية سريعة، بحيث أربكت معظم الخطط المرسومة لإحداث التنمية في المجتمع الفلسطيني، فليس هناك من يستطيع تجاهل تسارع الاحداث على الساحة الفلسطينية، وكان لا بد من أن تنعكس هذه التطورات على خصائص السكان في الأراضي الفلسطينية، فجاءت هذه الدراسة لتوضح وتحلل مختلف العناصر التي تتركب منها الخصائص الاقتصادية لسكان هذه الأراضي، وعزز من هذا التوضيح والتحليل عقد مقارنة بين قيم هذه الخصائص في سنة ١٩٩٧، وبين القيم في الربع الثاني من سنة ٢٠٠٦.

وقد شكلت طبيعة الفصل الجغرافي المفروض على منطقي الدراسة دافعا قويا لدى الباحث لإثارة العديد من التساؤلات حول تباين الخصائص الاقتصادية للسكان في كلتا المنطقتين،

وبخاصة أن لكل منطقة منهما خصائص سكانية متباينة أوضحتها العديد من الدراسات والنشرات الاحصائية الفلسطينية، والتي سنأتي على ذكرها عند التطرق للدراسات السابقة لاحقا.

وتقوم هذه الدراسة على الاجابة على التساؤلات التالية:

١. هل لتباين بعض الخصائص السكانية للسكان في منطقتي الدراسة – كالتركيب العمري والتركيب النوعي ومعدلات الخصوبة والحالة الاجتماعية والحالة التعليمية – آثار على تباين ملامح الخصائص الاقتصادية للسكان فيهما ؟ وما هو حجم هذه الاثار ؟

٢. هل لوجود فاصل من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٤٨ بين منطقتي الدراسة دور في وجود اختلافات في الخصائص الاقتصادية للسكان ؟

٣. هل لقرب أو بعد التجمعات السكانية في كل منطقة من مناطق الدراسة عن سوق العمل الإسرائيلي أثر في تفاقم التباينات في هذه الخصائص ؟

٤. ما هو شكل وحجم الاثار الناتجة عن الإجراءات العسكرية والاقتصادية الإسرائيلية على هذه الخصائص ؟ وبخاصة ما يتعلق منها بالإغلاقات العسكرية وحصار المدن وصعوبة التنقل بينها وبين التجمعات السكانية الأخرى.

٥. ما هي التدابير الوقائية والعلاجية التي اتخذتها السلطة الفلسطينية في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية ؟ وهل كانت هذه التدابير بحجم الإجراءات والضغوط الإسرائيلية ؟ وبمعنى آخر هل ساهمت هذه التدابير في الحد من الأضرار الناتجة عن الإجراءات والضغوط الإسرائيلية ؟

بيانات الدراسة

اعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة إعتمادا كبيراً على البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد تم الحصول على بيانات غزيرة ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة، وهي بيانات غاية في الحداثة، فقد تم إعدادها في الفترة من نيسان وحتى حزيران ٢٠٠٦، أي في الربع الثاني من سنة ٢٠٠٦، حسب (معايير ILO) [(١)]، ومما يزيد من أهمية هذه البيانات أنها جاءت بعد تسع سنوات من البيانات التي وفرها تعداد السكان والمساكن الذي تم إجراؤه سنة ١٩٩٧، أي بعد فترة أصبحت الحاجة فيها ملحة لإجراء دراسة جديدة للخصائص الاقتصادية للسكان في الأراضي الفلسطينية. وقد اصطلح عند الاشارة إلى هذه البيانات أنها بيانات سنة ٢٠٠٦.

وتجدر الاشارة إلى أن هذا القول لا يعني أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لم يصدر بيانات اقتصادية ذات علاقة بموضوع البحث خلال الفترة من ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٦، وإنما أصدر العديد من البيانات والدراسات ذات العلاقة ولكنها كانت على شكل إصدارات في

(١) ILO: إختصار لإسم International Labour Organization (منظمة العمل الدولية).

فترات لا تخضع في غالبها إلى تسلسل زمني منظم، مما يؤدي إلى وجود صعوبة في إجراء عملية التحليل والربط بين عناصر الخصائص الاقتصادية وبين مختلف المؤثرات في هذه الخصائص، وبخاصة البيانات الديموغرافية كعدد السكان والتركيب العمري والتركيب النوعي للسكان والمواليد والوفيات والهجرة وغيرها.

أهمية البحث وأهدافه

تأتي أهمية هذا البحث في تركيزه على دراسة الاختلافات الاقليمية للخصائص الاقتصادية للسكان في منطقة الدراسة (الضفة الغربية وقطاع غزة). ثم يلي ذلك الانتقال إلى هدف الدراسة، ألا وهو إجراء دراسة تفصيلية لتلك الخصائص على مستوى الأراضي الفلسطينية كوحدة سياسية واحدة تتكون من منطقتين جغرافيتين يقطنهما سكان من نفس الشعب، وأن السكان في هاتين المنطقتين يعيشون الكثير من الظروف السياسية والعسكرية والامنية المتشابهة، ويتطلعون سوية إلى نفس الأماني وينشدون تحقيق نفس الأهداف، وبالرغم من ذلك هناك تباينات واضحة في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها خاصة بكل منهما. وهي بطبيعة الحال مفروضة عليهما وليست باختيارهما.

الاطار النظري والدراسات السابقة

شكلت البيانات الواردة في عدد من النشرات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الرافد الرئيس لبيانات هذه الدراسة، وبخاصة أن موضوع البحث يحتاج إلى الكثير من البيانات الاحصائية التي تعتبر المعيار الأساسي في ابراز تشابه أو تباين الموضوعات التي تطرقت إليها الدراسة ٠ إلا أن هذا لم يحل دون مراجعة الباحث لأدبيات هذه الدراسة، وفي هذا الخصوص تبين للباحث أن العديد من الدراسات السابقة التي تبحث في مثل هذا الموضوع، كان يطغي عليها الطابع الاقتصادي، وقد أفاد الباحث من هذه الدراسات أحيانا.

وكان من بين هذه الدراسات دراسة شبانة والبرغوثي ١٩٩٩ بعنوان "البطالة في الأراضي الفلسطينية: الواقع وآفاق الحل"، وكان من أبرز أهداف هذه توضيح حجم القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، ومسألة إستيعاب العرض من القوى العاملة المتزايدة، كما قارن الباحثان معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية في سنوات مختلفة (شبانة والبرغوثي، ١٩٩٩، ص٨، و١١).

وقام داود بدراسة في سنة ١٩٩٩ بعنوان "محددات المشاركة النسائية في سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة"، وقد أوضح الباحث أثر التحصيل العلمي على حجم المشاركة النسائية في القوة العاملة، وتطرق إلى موضوع البطالة بين النساء (داود، ١٩٩٩، ص١٠ وص١١).

وهناك دراسة أخرى لمكحول ٢٠٠٠ بعنوان "تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية" وقد اهتمت هذه الدراسة بإجراء تحليل منفصل للعرض والطلب على العمالة

الفلسطينية بن الضفة الغربية وقطاع غزة (مكحول، ٢٠٠٠، ص٤)، وقام بدراسة مكحول بدراسة أخرى في سنة ٢٠٠١ بعنوان "محددات القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة" وقد اهتم في هذه الدراسة بعدة مواضيع اقتصادية مثل مرونة الاستخدام والتوزيع المتوقع للزيادة في القوى العاملة في الضفة والقطاع (مكحول، ٢٠٠٣، ص٣٣).

وفي سنة ٢٠٠٠، قام قبلان بإجراء دراسة بعنوان "مشاكل القوى العاملة في فلسطين"، حيث تطرقت الدراسة إلى موضوع ربط بعض جوانب الاقتصاد الفلسطيني بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي واثرها في بروز وتفاقم العديد من مشاكل القوى العاملة الفلسطينية (قبلان، ٢٠٠٠، ص٦).

وتم الاطلاع على دراسة لنجا ٢٠٠٥ بعنوان "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية – تطبيقية)، وقد تم التركيز فيها على الاستخدام غير الامثل للقوة العاملة (نجا، ٢٠٠٥، ص٨).

كما تم الاطلاع على دراسة لبدران ٢٠٠٥ بعنوان "التعليم والبطالة"، حيث أوضح فيها الباحث أن البطالة تمثل إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم (بدران، ٢٠٠٥، ص٣٩).

وتم الاطلاع أيضاً على دراسة لأبي الرب وأحمد ٢٠٠٥ بعنوان "الاولويات الاقتصادية والاجتماعية والامنية الآنية للسكان الفلسطينيين في ظل إنتفاضة الاقصى" وقد ركزت الدراسة على توضيح العلاقة بين عدد من المتغيرات كمنطقة الإقامة ومكان السكن والجنس والعمر والمستوى التعليمي.

وحالة اللجوء وبين متوسط الدخل الشهري من جهة، وبين تحسين الوضع الاقتصادي وتوفير فرص العمل من جهة أخرى (أبو الرب وأحمد، ٢٠٠٥، ص ١٠٢٠)، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تخصصت في إبراز الفوارق الحقيقية في قيم الخصائص الاقتصادية لمنطقتي الدراسة، ومحاولة تحليل الأسباب الكامنة وراء وجود هذه الفوارق.

وفي دراسة لأبي الرب ٢٠٠٥ بعنوان "إستراتيجيات الصمود الاقتصادي لأسر الريف الفلسطيني في ظل إنتفاضة الاقصى (حالة دراسية قرى محافظة قلقيلية)"، بين الباحث أن مساهمة القطاع الزراعي الفلسطيني في الناتج المحلي قد شهد تراجعاً ملموساً في ظل الاحتلال الإسرائيلي (أبو الرب، ٢٠٠٥، ص١٠٩٤).

واطلع الباحث على تقرير صادر عن مكتب العمل الدولي في أيار ٢٠٠٦ بعنوان

"The situation of workers of the occupied Arab territories" وقد اشتمل التقرير على عدة مواضيع خاصة بوضع العمال في الأراضي العربية المحتلة مثل الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال (ص ١٩) والتبادل التجاري مع اسرائيل (ص ٢٠) ومعدل الأجرة اليومية للعمال العرب حسب قطاع الإستخدام (ص ٢٧).

منهج الدراسة

إتبع الباحثُ المنهج الوصفي والمنهج المقارن في الدراسة، وذلك لملائمة هذين النهجين لأغراض الدراسة، وبخاصة أن هناك تركيزاً على إظهار الفروقات في الخصائص الاقتصادية للسكان بين منطقتي الدراسة.

معدل النشاط الاقتصادي الخام (٢)

تعتبر معرفة معدل النشاط الاقتصادي الخام ودراسة قيمته وتحليلها على درجة كبيرة من الأهمية، لكونه يبين حجم عبء الإعالة التي يتحملها مجموعة من السكان تجاه بقية السكان في المجتمع، وقد أظهرت البيانات المقدرة لعدد السكان ولقوة العمل في دورة نيسان – حزيران، ٢٠٠٦، أن معدل النشاط الاقتصادي الخام في الأراضي الفلسطينية قد بلغ ٢٢,٢% (جدول ١)، وبذلك يكون قد طرأ

جدول (١): معدل النشاط الاقتصادي الخام للسكان ١٥ سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب (معايير ILO)، نيسان - حزيران، ٢٠٠٦.

المنطقة	عدد السكان المقدر في الربع الثاني من سنة ٢٠٠٦ (١)	عدد العاملين فعلا والمتعطلين عن العمل (٢)	معدل النشاط الاقتصادي الخام% ٢٠٠٦	معدل النشاط الاقتصادي الخام% ١٩٩٧	معدل الإعالة	
					٢٠٠٦ فرد	١٩٩٧ فرد
الأراضي الفلسطينية	٣٨٧٢٦٠٠	٨٥٩١٠٠	٢٢,٢	١٩,١	٤,٩	٤,٩
الضفة الغربية	٢٤٣٥٥٠٠	٥٩٦٥٠٠	٢٤,٥	٢٠,٢	٤,٠	٤,٥
قطاع غزة	١٤٣٧١٠٠	٢٦٢٦٠٠	١٨,٣	١٧,٣	٥,٧	٧,٤

المصدر:

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٦). مسح القوى العاملة. مرجع سابق. جدول ٣٠، ص ٢٦.

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦، المرجع نفسه، جدول ٣، ص ١٢.

---

(٢) معدل النشاط الاقتصادي الخام = عدد العاملين فعلا والمتعطلين عن العمل (قوة العمل) × ١٠٠ / عدد السكان

زيادةً على هذا المعدل بالنسبة لما كان عليه سنة ١٩٩٧ والبالغ ١٩,١% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الاراضي الفلسطينية، ١٩٩٩ ، ص٣٦٠) ومعنى هذه الزيادة أن عدداً إضافياً ممن هم في سن العمل قد أضيفوا إلى قوة العمل، وأنهم في عداد المنتجين إذا ما أتيحت لهم فرص العمل، وهذا بدوره يفترض أن يخفف من حجم عبء الإعالة الملقى على عاتق العاملين إذا ما افترضنا أن كل العوامل المؤثرة في العمل والإعالة في دورة نيسان – حزيران، ٢٠٠٦ تشبه تلك العوامل التي كانت في سنة ١٩٩٧، إلا أن واقع الامر لا يشير إلى حدوث انخفاضٍ في حجم عبء الإعالة ، فقد بقيت نسبة الإعالة الحقيقية حسب بيانات دورة نيسان – حزيران، ٢٠٠٦ مماثلة لنسبتها في سنة ١٩٩٧ والبالغة ٤,٩ أفراد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الاراضي الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣٦٠ وص٤٠٨)، كما سيظهر عند مناقشة نسبة الإعالة الحقيقية.

كما يلاحظ حصول ارتفاع ملحوظٍ في معدل النشاط الاقتصادي الخام في الضفة الغربية، فقد ارتفع من ٢٠,٢% سنة ١٩٩٧، إلى ٢٤,٥% في دورة نيسان - حزيران ٢٠٠٦، وهذا مؤشر على انخفاض معدل الإعالة إذا ما افترضنا ثبات أو تشابه العناصر المؤثرة في العمل والإعالة، وبالفعل فقد انخفضت نسبة الإعالة الحقيقية في الضفة من ٤,٥ أفراد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الضفة الغربية، ١٩٩٩، ص٣٥٦) في سنة ١٩٩٧ إلى ٤ أفراد في دورة نيسان - حزيران ٢٠٠٦.

وما حصل في الضفة الغربية حصل في قطاع غزة، ولكن بنسبة أقل، فقد ارتفع معدل النشاط الاقتصادي الخام من ١٧,٣% سنة ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قطاع غزة، ١٩٩٩، ص٣١١) إلى ١٨,٣% في دورة نيسان - حزيران ٢٠٠٦ وقد ساهم هذا الارتفاع في انخفاض نسبة الإعالة الحقيقية من ٧,٤ أفراد في سنة ١٩٩٧ إلى ٥,٧ أفراد في دورة نيسان - حزيران ٢٠٠٦.

وقد جاء هذا الارتفاع في معدل النشاط الاقتصادي الخام في الأراضي الفلسطينية كنتيجة لارتفاع عدد العاملين والباحثين عن عمل بالنسبة لعدد السكان، ولعل من أبرز الأسباب وراء ارتفاع عدد هؤلاء العاملين والباحثين عن عمل هو دخول أناس جدد إلى سوق العمل، فانخفاض متوسط دخل الفرد العامل والبالغ ٢٣٥,٨ ديناراً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٢٨) بالنسبة لمعدل انفاق الأسرة والبالغ ٥٣٥,٢ ديناراً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة في الاراضي الفلسطينية، كانون ثاني ٢٠٠٤ – كانون ثاني ٢٠٠٥)عمل على زيادة عدد العاملين والباحثين عن عمل لأجل التمكن من تغطية هذا الانفاق.

معدل النشاط الاقتصادي العام ([٣])

تكمن أهمية دراسة هذا المعدل في أنه يعكس بعض الخصائص الديموغرافية للسكان، فمعرفة نسبة العاملين والمتعطلين عن العمل من مجموع السكان النشيطين اقتصاديا يساعد في توضيح حجم القوى العاملة وحجم النشاط الاقتصادي، كما يعتبر أحد الدلائل لمستوى المعيشة للسكان.

وتشير بيانات الجدول (٢) إلى أن معدل النشاط الاقتصادي العام في الأراضي الفلسطينية قد بلغ في دورة نيسان – حزيران ٢٠٠٦ نحو ٤٠,٩%، وهو بذلك يزيد عن المعدل في سنة ١٩٩٧ والبالغ ٣٨,٨% (١)، وهذا الارتفاع في معدل النشاط الاقتصادي العام ما بين سنة ١٩٩٧ ودورة نيسان – حزيران ٢٠٠٦، يعبر عن إرتفاع في عدد العاملين والمتعطلين عن العمل، وإذا ما عرفنا أن نسبة البطالة ارتفعت من ١١,٤% في سنة ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الاراضي الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣٦٠) إلى ٢٢,٩% في دورة نيسان – حزيران ٢٠٠٦، أدركنا أن الارتفاع في معدل النشاط الاقتصادي العام لا يعني بالضرورة انخفاضاً في نسبة البطالة، ذلك لأن هذا المعدل يضم العاملين والمتعطلين عن العمل معاً، وعليه فإن هذا الارتفاع لم يعمل على تخفيف حجم عبء الإعالة الحقيقية الذي تتحمله الفئة العاملة في المجتمع.

كما يتبين من بيانات الجدول (٢) أن معدل النشاط الاقتصادي العام في الضفة كان أعلى من معدل قطاع غزة، حيث بلغ (٤٣,٧% في الضفة مقابل ٣٥,٧ في القطاع)، وهو بذلك أعلى من مثيله في سنة ١٩٩٧ والبالغ ٣٩,٤% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الضفة الغربية، ١٩٩٩، ص٣١٥)، وهنا أيضاً لم يعمل هذا الارتفاع في تخفيف حجم عبء الإعالة، لأن نسبة البطالة حسب بيانات دورة نيسان – حزيران ٢٠٠٦ والبالغة ١٨% أعلى بكثير مما كانت عليه في سنة ١٩٩٧ والبالغة ١٠,٢% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الضفة الغربية، ١٩٩٩، ص٣١٥).

(٣) معدل النشاط الاقتصادي العام = عدد العاملين فعلا والمتعطلين عن العمل (قوة العمل) × ١٠٠
عدد السكان ١٥ – ٦٤ سنة

جدول (٢): معدل النشاط الاقتصادي العام في الأراضي الفلسطينية حسب (معايير ILO)، نيسان - حزيران، ٢٠٠٦.

المنطقة	عدد السكان ١٥ ـ ٦٤ سنة (فرد) (١)	عدد العاملين فعلا والمتعطلين عن العمل (قوة العمل)	معدل النشاط الاقتصادي العام% ٢٠٠٦	معدل النشاط الاقتصادي العام% ١٩٩٧
الأراضي الفلسطينية	٢١٠٠٨٠٠	٨٥٩١٠٠	٤٠,٩	٣٨,٨
الضفة الغربية	١٣٦٦٠٠٠	٥٩٦٥٠٠	٤٣,٧	٣٩,٤
قطاع غزة	٧٣٤٨٠٠	٢٦٢٦٠٠	٣٥,٧	٣٦,٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٦). مسح القوى العاملة. مرجع سابق، جدول ٣، ص ١٢.

وتجدر الاشارة هنا إلى أن تردي الحالة السياسية وفقدان الأمن وانعكاساتهما على مجمل الأوضاع الاقتصادية – وبخاصة فرص العمل – في الضفة الغربية تسبب في ارتفاع نسبة البطالة.

وأما في قطاع غزة فلم يكن الحال فيه كما هو الحال في الضفة الغربية، فقد انخفض معدل النشاط الاقتصادي العام من ٣٦,٨% في سنة ١٩٩٧(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قطاع غزة، ١٩٩٩، ص٣١١ و ص٣٥٦) إلى ٣٥,٣% في دورة نيسان – حزيران، ٢٠٠٦، وهذا الانخفاض من شأنه أن يعمل على زيادة عبء الإعالة، وبخاصة أن نسبة البطالة في القطاع إرتفعت من ١٤% في سنة ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قطاع غزة، ١٩٩٩، ص٣١١ وص٣٥٦) إلى ٣٤% في سنة ٢٠٠٦، وهذا راجع إلى سوء الأوضاع السياسية التي أشرنا إليها سابقا، والتي إنعكست على الحالة الاقتصادية بكافة جوانبها.

توزيع القوى العاملة (قوة العمل) حسب فئات السن والجنس

بينا عند البحث في موضوع معدل النشاط الاقتصادي العام قيمة هذا المعدل في الأراضي الفلسطينية، وفي الضفة الغربية وفي قطاع غزة، وكان واضحا ارتفاع هذا المعدل في الضفة عن مثيله في القطاع، والبيانات الواردة في الجدول (٣) والمتمثلة بالشكل (١) تشكل مساهمة إضافية في تفسير هذا التفاوت بين الضفة والقطاع.

فأعلى نسبة للقوى العاملة (قوة العمل) بالنسبة إلى مجموع السكان الذين يبلغ سنهم ١٥ سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية موجودة لدى فئة السن ٣٥ ـ ٣٩ سنة، وذلك بنسبة ٥٨,٣% لكلا

الجنسين، وبتعبير آخر فإن ما نسبته ٥٨,٣% من مجموع الافراد الذين يتراوح سنهم بين ٣٥ ـ ٣٩ سنة هم من العاملين والباحثين عن عمل، وقد كانت النسبة عند الذكور أعلى بكثير من النسبة لدى الإناث (٩٣,٣% مقابل ٢١,٥% على التوالي)، نظراً للقيود الاجتماعية والاقتصادية التي تكتنف عمل الانثى الفلسطينية.

ويمكن تفسير سبب ارتفاع نسبة المشاركة في قوة العمل لأفراد تلك الفئة العمرية إلى أن الغالبية العظمى من أفرادها قد أنهوا مراحلهم التعليمية، ومن ثم شقوا طريقهم إلى الحياة العملية.

جدول (٣): نسبة المشاركة في القوى العاملة للافراد ١٥ سنة فأكثر حسب فئات السن والمنطقة حسب (معايير ILO)، نيسان - حزيران، ٢٠٠٦.

فئات السن	المنطقة				
	الأراضي الفلسطينية			الضفة الغربية كلا الجنسين%	قطاع غزة كلا الجنسين%
	ذكور%	إناث%	كلا الجنسين%		
١٥ ـ ١٩	٢٤,٠	١,٥	١٣	١٥,١	٩,٦
٢٠ ـ ٢٤	٦٥,٧	١٥,٢	٤١	٤٣,٨	٣٦,٤
٢٥ ـ ٢٩	٨٧,٩	٢٠,٨	٥٥,١	٥٧,٨	٥٠,١
٣٠ ـ ٣٤	٩٠,٠	١٨,٠	٥٤,٦	٥٧,١	٤٩,٤
٣٥ ـ ٣٩	٩٣,٣	٢١,٥	٥٨,٣	٦١,٠	٥٢,٣
٤٠ ـ ٤٤	٩١,٢	١٩,٧	٥٦,٨	٥٩,٧	٥٠,٩
٤٥ ـ ٤٩	٨٩,٠	١٩,٥	٥٥,٤	٥٦,٤	٥٣,٣
٥٠ فأكثر	٤٠,٩	٦,٥	٢١,٩	٢٣,٦	١٨,٥
المعدل	**٦٧,٦**	**١٣,٧**	**٤٠,٩**	**٤٣,٧**	**٣٥,٧**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٦). مسح القوى العاملة. مرجع سابق، جدول ٦، ص ١٣.

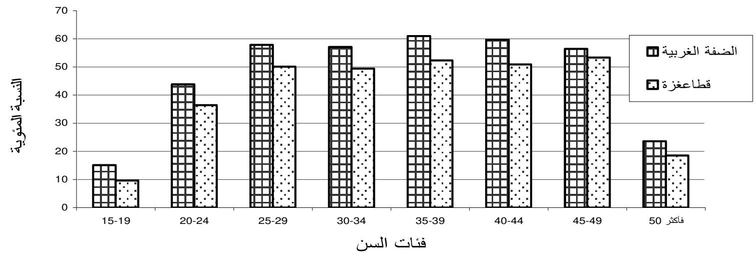

شكل (١): نسبة المشاركة في القوى العاملة للافراد ١٥ سنة فأكثر حسب فئات السن والمنطقة. (المصدر: بيانات الجدول ٣).

أن نسبة القوى العاملة تنخفض أكثر ما يكون لدى فئة السن ١٥ – ١٩ سنة، فمعظم الافراد في هذه الفئة هم من طلبة المدارس في المرحلتين الاعدادية والثانوية، وبعضهم الآخر في السنة الأولى أو الثانية من المرحلة الجامعية الأولى ٠وقد لوحظ في فئة السن هذه الانخفاض الكبير في نسبة مشاركة الإناث، فقد انخفضت النسبة إلى ١,٥%، في الوقت الذي بلغت فيه لدى الذكور ٢٤%، ويعود الانخفاض الكبير في نسبة الإناث إلى خوف أولياء الأمور على بناتهم أو أخواتهم أو زوجاتهم ممن هن في هذه السن من الدخول إلى سوق العمل بسبب صغر أعمارهن وقلة تجاربهن في الحياة، وربما هناك أسباب أخرى متنوعة، نذكر منها على سبيل المثال عدم قدرة الكثير من الإناث القيام بالأعمال التي يمكن للذكور في نفس السن القيام بها، مثل العمل في المهن الإنشائية، أو العمل كمستخدمين في نقل السلع او المراسلات، أو العمل في الورش الفنية أو الصناعية وما شابه ذلك.

ثم تأخذ نسبة القوى العاملة في الارتفاع لتصل إلى ٤١% لدى فئة السن ٢٠ – ٢٤ سنة، وهذا يعني دخول عدد إضافي من القوى العاملة، فقد نجد من هؤلاء الافراد من ترك الجامعة لسبب ما، وانخرط في سوق العمل، وقد نجد منهم من اكتفى علميا بحصوله على الثانوية العامة، أو على الدبلوم المتوسط ومن ثم اتجه إلى العمل، إضافة إلى من أنهوا دراستهم الجامعية ووجدوا فرصة عمل.

ونلاحظ من بيانات الجدول (٣) أن نسبة القوى العاملة تنخفض في الأراضي الفلسطينية بشكل ملحوظ لدى فئة السن ٥٠ سنة فأكثر، لتبلغ نسبة ٢١,٩%، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بالقول: إن كثيراً ممن كانوا عاملين أو باحثين عن عمل من فئات السن السابقة قد أصابهم التعب

أو المرض ولم يعودوا قادرين على العمل، والبعض الآخر ربما يكونون قد أمّنوا لأنفسهم مصادر أخرى للرزق، مثل راتب التقاعد أو مساعدة الأبناء العاملين، أو الدخل من الاستثمار إلى ما شابه ذلك، وبالتالي لم يعودوا بحاجة للعمل ٠ ويعود أيضاً إلى الانخفاض الحاد في نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل.

وفيما يتعلق بنسبة مشاركة القوى العاملة في الضفة الغربية، فقد كانت أعلى نسبة مشاركة لدى فئة السن ٣٥ ــ ٣٩ سنة، شأنها في هذا الارتفاع شأن الحال في الأراضي الفلسطينية، ويمكن أن نعزي ذلك إلى ذات الأسباب التي ذكرناها عن الأراضي الفلسطينية، كما يلاحظ أن نسبة القوى العاملة لدى باقي فئات السن تتماشى مع النسب الموجودة في الأراضي الفلسطينية.

وأما في قطاع غزة، فيبدو الحال مختلفا بعض الشيء، فنسبة المشاركة في القوى العاملة لدى فئة السن ١٥ ــ ١٩ سنة تنخفض كثيرا عن مثيلتها في الضفة الغربية، وقد يعزى ذلك إلى قلة فرص العمل في القطاع، مما يعمل على بقاء الطلبة في مدارسهم أو جامعاتهم، فهذا أفضل لهم من ترك الدراسة، لأن البديل هو الانضمام إلى مجموع المتعطلين عن العمل، فنسبة البطالة في القطاع أعلى بكثير من نسبتها في الضفة (٣٤%، ١٨% على التوالي)، إضافة إلى اختلاف التركيب العمري للسكان واختلاف مستويات الخصوبة، وصغر الاقليم وفقره في الموارد.

كما تنخفض في قطاع غزة نسبة المشاركة في القوى العاملة لدى فئة السن ٥٠ سنة فأكثر، فهي تنخفض إلى ١٨,٥% مقابل ٢٣,٦% في الضفة، وربما يعزى ذلك إلى تعرض نسبة أكبر من هؤلاء الافراد للمرض، مما يحول دون مشاركتهم في العمل، أو أن بعضهم لا يرغب في العمل لتوفر مصدر آخر للدخل غير العمل، مثل الاعتماد على الأبناء أو الحصول على الدخل من رؤوس الأموال المستثمرة، إضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة إلى ما يقرب من ضعف نسبتها في الضفة.

نسبة الإعالة الحقيقية (٤)

توضح معرفة نسبة الإعالة الحقيقية عدد الافراد الذين يعولهم الفرد العامل في المجتمع، وهذا يعتبر مؤشرا مهما لحجم مسؤولية الإعالة الملقاة على عاتق رب الاسرة، أو أي فرد آخر من أفراد الاسرة ويعتبر من العاملين.

وتظهر بيانات الجدول (٤) أن نسبة الإعالة الحقيقية في الأراضي الفلسطينية بلغت في الربع الثاني من سنة ٢٠٠٦ نحو ٤,٨ أفراد، وبهذا تكون هذه النسبة قد ارتفعت قليلاً عما كانت عليه سنة ١٩٩٧ والتي بلغت ٤,٧ أفراد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣١٥)، ولا شك أن ارتفاع نسبة البطالة في سنة ٢٠٠٦ عما كانت عليه في سنة ١٩٩٧ قد ساهم كثيرا في رفع هذه النسبة للاعالة الحقيقية.

---

(٤) نسبة الإعالة الحقيقية = عدد السكان المعالين (كل السكان غير العاملين) / عدد السكان العاملين فعلا

كما يلاحظ من بيانات الجدول (٤) أن نسبة الإعالة الحقيقية في قطاع غزة مرتفعة جدا مقارنة بنسبتها في الضفة، حتى كادت تبلغ في القطاع ضعف ما هي عليه في الضفة (٧,٣ أفراد في القطاع (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قطاع غزة، ١٩٩٩، ص٣٤٦) مقابل ٤,٠ أفراد في الضفة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الضفة الغربية، ١٩٩٩، ص٣٤٧)، ويمكن أن يعزى ارتفاع هذه النسبة في القطاع إلى ارتفاع نسبة البطالة فيه حيث بلغت ٣٤%، قياسا بنسبة ١٨% في الضفة.

جدول (٤): نسبة الإعالة الحقيقية في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة (معايير ILO)، نيسان - حزيران ٢٠٠٦.

المنطقة	عدد السكان المقدر في الربع الثاني من سنة ٢٠٠٦ (١)	عدد السكان العاملين فعلا (٢)	عدد السكان المعولين (كل السكان غير العاملين) (٣)	نسبة الإعالة الحقيقية فرد ٢٠٠٦	نسبة الإعالة الحقيقية فرد ١٩٩٧
الأراضي الفلسطينية	٣٨٧٢٦٠٠	٦٦٢١٠٠	٣٢١٠٥٠٠	٤,٨	٤,٧
الضفة الغربية	٢٤٣٥٥٠٠	٤٨٨٩٠٠	١٩٤٦٦٠٠	٤,٠	٤,٣
قطاع غزة	١٤٣٧١٠٠	١٧٣٢٠٠	١٢٦٣٩٠٠	٧,٣	٦,٣

المصدر:

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٦). مسح القوى العاملة. مرجع سابق، جدول ٣٠، ص ٢٦.

(٢) المرجع نفسه. جدول ٢. ص ١١.

(٣) هذه البيانات ناتجة عن عدد السكان المقدر في الربع الثاني من سنة ٢٠٠٦ – عدد السكان العاملين فعلا .

وبمقارنة نسب الإعالة الحقيقية في الربع الثاني من سنة ٢٠٠٦ مع مثيلتها في سنة ١٩٩٧، فإننا نجد أنه طرأ تراجع طفيف على نسبتها في الضفة، فبعد أن كانت ٤,٣ أفراد في سنة ١٩٩٧، إنخفضت إلى ٤,٠ أفراد في سنة ٢٠٠٦، على الرغم من أن نسبة البطالة في الضفة قد ارتفعت في سنة ٢٠٠٦ عن نسبتها في سنة ١٩٩٧، ومعنى هذا أن هناك سبباً غير البطالة عمل على تراجع نسبة الإعالة الحقيقية، ويرجع ذلك إلى أن نسبة العاملين إلى مجموع السكان المعولين (كل السكان غير العاملين) في سنة ٢٠٠٦ في الضفة الغربية قد ارتفعت إلى ٢٥,١%، بعد أن كانت ٢٣,٣% في سنة ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الضفة الغربية، ١٩٩٩، ص٣٤٧) .

وبالمقابل فقد انخفضت نسبة العاملين إلى مجموع السكان المعولين في القطاع من ١٦% في سنة ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قطاع غزة، ١٩٩٩، ص٣١١) إلى ١٣,٧% في سنة ٢٠٠٦، مما تسبب في رفع نسبة الإعالة الحقيقية في القطاع من ٦,٣ أفراد في سنة ١٩٩٧ إلى ٧,٣ أفراد في سنة ٢٠٠٦، ويعود السبب في انخفاض نسبة العاملين في القطاع إلى ارتفاع نسبة البطالة (٣٤%، انظر جدول ١٢) نتيجة لاغلاق سوق العمل الإسرائيلي امام العاملين من أبناء قطاع غزة، ونتيجة لشح الموارد وقلة فرص العمل في القطاع بشكل عام.

الحالة العملية للسكان

تأتي أهمية دراسة الحالة العملية للسكان من كونها تبين توزيع السكان ١٥ سنة فأكثر – العاملين والباحثين عن عمل (قوة العمل) – حسب الحالات العملية التي يندرجون تحتها. ولمعرفة نسبة قوة العمل في كل حالة أهمية اقتصادية كبيرة باعتبارها تشكل دليلا ذا معنى اقتصادي واضح، فعلى سبيل المثال فإن مدلول الذين يعملون لحسابهم الخاص يختلف عن مدلول المستخدمين بأجر، فمن يعمل لحسابه الخاص يدرك سلفا أن أية مضاعفة للجهد أثناء العمل، وأية زيادة في وحدات الانتاج، أو أية زيادة في عدد ساعات العمل سيكون مردودها لحسابه الخاص، وأما من يعمل بأجر فإنه يدرك أن أية مضاعفة للجهد في العمل ربما لا تلقى الأجر المكافيء لهذا الجهد. كما أن ارتفاع أو انخفاض نسبة العاملين لدى أسرهم بدون أجر يشكل أحد عناصر توضيح نمط النشاط الاقتصادي في المجتمع، وكذلك شكل العلاقات الاقتصادية وحجمها بين المنتجين بعضهم ببعض، وبينهم وبين بقية السكان غير المنتجين في المجتمع.

وتوضح بيانات الجدول (٥) التوزيع النسبي للعاملين ١٥ سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والحالة العملية استنادا إلى بيانات دورة نيسان – حزيران، ٢٠٠٦، حيث يتبين أن نسبة المستخدمين بأجر تحتل أعلى نسبة من بين نسب الحالات العملية للسكان، وكان ذلك بنسبة ٥٩,٦%، ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى أن جميع العاملين في مختلف المؤسسات الحكومية والعاملين في مختلف الشركات والمؤسسات المساهمة أو الخاصة يصنفون ضمن هذه الحالة.

جدول (٥): التوزيع النسبي للعاملين ١٥ سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والحالة العملية حسب (معايير ILO)، نيسان - حزيران، ٢٠٠٦.

المنطقة	الحالة العملية				المجموع %
	أرباب عمل%	يعملون لحسابهم الخاص%	مستخدمون بأجر %	يعملون لدى الاسرة بدون أجر %	
الأراضي الفلسطينية	٤,٣	٢٦,٦	٥٩,٦	٩,٥	١٠٠
الضفة الغربية	٤,٧	٢٨,٦	٥٦,٠	١٠,٧	١٠٠
قطاع غزة	٣,٠	٢١,٠	٦٩,٨	٦,٢	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٦). مسح القوى العاملة. مرجع سابق. جدول ٢١، ص ٢٠.

كما أن العديد من المستخدمين بأجور لا يتمكنون من العمل لحسابهم الخاص، أو أن يكونوا أرباب عمل، لأن هاتين الحالتين تتطلبان عدداً من الشروط والمستلزمات، مثل: توفير رأس المال الكافي لعمل مشاريع أو منشآت يعملون فيها لحسابهم الخاص، وكذلك توفير الخبرة الفنية والادارية والمهنية الكافية للاشراف على المشاريع والمنشآت وإدارتها، إضافة إلى الامكانات الأخرى اللازمة لتشغيل مستخدمين يأتمرون بأمر أصحاب العمل، وشروط أخرى عديدة.

ومن الأمور الجديرة بالتوضيح والتحليل أن نسبة المستخدمين بأجر في الأراضي الفلسطينية في سنة ١٩٩٧ والبالغة ٧٥,١% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣٥٠) أعلى بكثير مما هي عليه في دورة نيسان – حزيران ٢٠٠٦، والبالغة ٥٩,٦%، ويمكن الاستدلال من هذا الانخفاض في دورة نيسان – حزيران ٢٠٠٦ - مقابل الارتفاع الملحوظ في نسبة العاملين لحسابهم – على أن نسبة لا بأس بها من المستخدمين بأجر أصبحوا أصحاب رؤوس أموال سواء بشكل فردي أو على شكل شراكة، بحيث أصبحوا في وضع يسمح لهم بالاستغناء عن العمل كمستخدمين بأجر ومن ثم العمل لحسابهم الخاص. فالأرباح المتحققة من وراء العمل للحساب الخاص، والحرية الكبيرة في العمل والإجازات والسفر وتعيين العاملين وغير ذلك، عادة ما تكون متوفرة للعاملين لحسابهم الخاص أكثر مما هي متوفرة للمستخدمين باجر.

وتظهر بيانات الجدول (٥) والشكل (٢) أن نسبة المستخدمين بأجر في قطاع غزة والبالغة ٦٩,٨% كانت أعلى بكثير من مثيلتها في الضفة الغربية والبالغة ٥٦%، ويمكننا أن نعزي هذا التفاوت الكبير بين النسبتين في الضفة والقطاع إلى الأحوال الاقتصادية المعقدة، التي يعيشها قطاع غزة، والمتمثلة في ضغط عدد كبير من السكان على موارد اقتصادية محدودة، إضافة إلى

قلة رؤوس الأموال بين نسبة عالية من العاملين والباحثين عن عمل، مما يحول دون التوسع في إقامة المشاريع الخاصة التي من شأنها خفض نسبة المستخدمين بأجر من جهة، ورفع نسبة العاملين لحسابهم الخاص ونسبة أرباب العمل من جهة ثانية.

وبالنسبة للذين يعملون لحسابهم الخاص، فقد بلغت نسبتهم في الأراضي الفلسطينية ٢٦,٦% (جدول ٥) وهم بذلك يحتلون المرتبة الثانية من حيث ارتفاع نسبة العاملين حسب حالاتهم العملية، ويلاحظ من هذه النسبة أنه طرأ عليها ارتفاع ملحوظ بالنسبة لما كانت عليه في سنة ١٩٩٧ والبالغة ١٥,١% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣٥٠)، وربما يعزى هذا الارتفاع إلى التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم بشكل عام، والذي يؤثر بشكل أو بآخر في الأراضي الفلسطينية، فمن شأن هذا التطور – إضافة إلى توفر رؤوس الأموال لدى عدد جديد من العاملين – أن يدفع بالعاملين نحو الخروج من حالات الاستخدام بأجر ثم الدخول في حالات العاملين لحسابهم الخاص.

وقد كانت نسبة العاملين لحسابهم الخاص في الضفة الغربية والبالغة ٢٨,٦% أعلى بكثير من مثيلتها في قطاع غزة والبالغة ٢١% (جدول ٥ وشكل ٢)، وهذا الفرق الواضح بين الضفة والقطاع يعود إلى تضافر عدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال: تنوع الأنشطة الاقتصادية في الضفة، وانفتاح الضفة على العالم الخارجي بشكل أوسع من القطاع، وبخاصة ما نشهده اليوم من حركة استيراد نشطة من الصين، إضافة إلى إمكانية توفر رؤوس الأموال لدى عدد أكبر من السكان في الضفة والتي يأتي بعضها من تحويلات المغترين في الخارج، وبعضها يكون على شكل قروض بنكية.

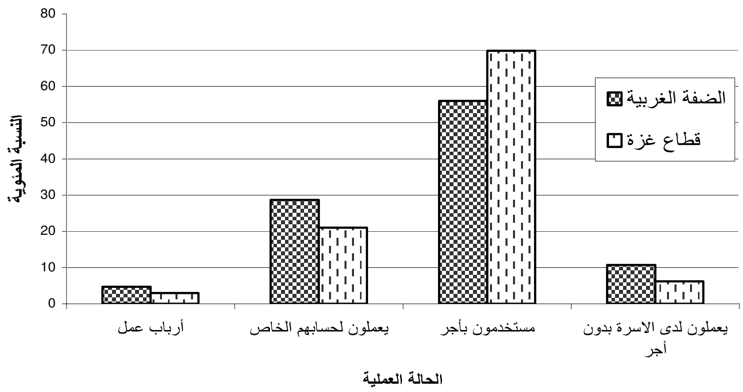

شكل (٢): التوزيع النسبي للعاملين ١٥ سنة فأكثر حسب الحالة العملية والمنطقة. (المصدر: بيانات الجدول ٥).

وفيما يتعلق بنسبة أرباب العمل، فقد انخفضت هذه النسبة من ٥,٦% في سنة ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣٥٠)، إلى ٤,٣% في دورة نيسان – حزيران ٢٠٠٦، والاعتقاد في هذا الشأن هو أن نسبة من أرباب العمل تحولوا إلى حالة العاملين لحسابهم الخاص، أو غادروا الأراضي الفلسطينية للاستثمار في الخارج بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية بعد اندلاع إنتفاضة الاقصى عام ٢٠٠٠، مما أدى إلى ارتفاع نسبة العاملين لحسابهم الخاص.

وربما نتج هذا التحول عن تغير في مفهوم استخدام رؤوس الأموال أصاب أرباب العمل، بحيث وجدوا أن استخدام رؤوس الأموال هذه في حالة العاملين لحسابهم الخاص أفضل من استخدامها في حالة أرباب عمل، ففي الحالة الأولى يكون صاحب رأس المال أكثر قربا وإشرافا ومتابعة ودقة في استخدام رأس ماله، وبالتالي يكون أكثر بعدا من الوقوع في مخاطر المجهول، وأكثر بعدا عن الخسارة، أو على الاقل التخفيف من حجمها.

لقد كانت نسبة أرباب العمل في الضفة والبالغة ٦,١% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الضفة الغربية، ١٩٩٩، ص٣٠٢) أعلى من مثيلتها في القطاع والبالغة ٤,٦% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قطاع غزة، ١٩٩٩، ص٣٠١)، هذا الارتفاع في الضفة ربما ساهم في تفسير انخفاض نسبة المستخدمين بأجر وتوجههم إلى حالات العمل لحسابهم الخاص، أو لحالات أرباب العمل، ومن المحتمل أن يكون قد ساهم في هذا الارتفاع أيضاً، أن عدد أصحاب رؤوس الأموال المستعدين لتشغيل أموالهم بشكل يكونون فيه أرباب عمل أعلى في الضفة من القطاع، ويمكن استخدام هذه الحالة في تفسير الارتفاع الكبير في نسبة المستخدمين بأجر في قطاع غزة.

وفيما يتعلق بحالة الذين يعملون لدى أسرهم بدون اجر، فقد ارتفعت نسبتهم في الأراضي الفلسطينية من ٢,٦% في سنة ١٩٩٧(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣٥٠)، إلى ٩,٥% في دورة نيسان – حزيران، ٢٠٠٦، ولا شك أن هذا الارتفاع الكبير في نسبة هؤلاء العاملين يشير إلى حدوث تحول ذي مدلول اقتصادي في معتقدات العاملين وتوجهاتهم نحو اختيار الحالة العملية التي يفضلون العمل ضمنها، فربما فضل بعضهم العمل لدى الاسرة بدون أجر على العمل بأجر لدى الآخرين كجزء من النظام الاقتصادي السائد الذي يقوم على الاقتصاد التعاوني للاسرة مما يؤدي إلى مكاسب مادية – غير مباشرة - واجتماعية ومعنوية اكثر، وربما اعتبر بعضهم الآخر العمل لدى الاسرة بأنه سيساهم في نجاح المشروع الاقتصادي للاسرة، وبخاصة إذا كان الفرد العامل يتمتع بكفاءات علمية عالية، أومهارات فنية متخصصة، كما أن بعض العاملين يفضلون العمل لدى أسرهم بدون أجر على العمل عند الآخرين بأجر، لأنهم لا يحتملون تلقي أوامر العمل وتعليماته من أصحاب عمل غرباء.

وعلى ما يبدو فإن هذه التفسيرات لارتفاع حالة العاملين لدى أسرهم بدون أجر لم تكن في قطاع غزة بنفس قوة التأثير الذي كانت عليه في الضفة، فنسبة هؤلاء العاملين في الضفة والبالغة ٣,٥% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الضفة الغربية، ١٩٩٩، ص٣٠٢) أعلى بكثير

من نسبتهم في القطاع والبالغة ١,٨% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قطاع غزة، ١٩٩٩، ص٣٠١)، وانخفاض هذه النسبة في القطاع ينقلنا إلى تفسير مختلف، فعلى ما يبدو أن نسبة أكبر من العاملين في القطاع فضلوا العمل لدى الآخرين بأجر لاعتقادهم أن في ذلك استقلالا في القرار الاقتصادي يتبعه استقلال في القرار الاجتماعي، أو لأن عدد المشاريع الاسرية قليل إلى حد لا يمكنها من استيعاب كل أفراد الاسرة العاملين نتيجة لمعوقات صغر المساحة وضغط الديموغرافيا، وربما كان لاختلاف انواع العمل بين المنطقتين دوره في هذا التفاوت.

مكان العمل

تشير البيانات الواردة في الجدول (٦) أن الغالبية العظمى من العاملين من أبناء الأراضي الفلسطينية يعملون داخل الأراضي الفلسطينية، وذلك بنسبة ٩١,٢% من مجموع العاملين، وباقي النسبة وهي ٨,٨% يتقاسمها العاملون في إسرائيل والمستعمرات (الافراد الذين يحملون بطاقة فلسطينية)، والعاملون في إسرائيل والمستعمرات (الافراد الذين يحملون بطاقة إسرائيلية / جواز سفر أجنبي)[(٥)]، وواضح أن ارتفاع نسبة العاملين في الأراضي الفلسطينية ما هو إلا نتيجة للإغلاقات العسكرية على مجمل الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى ندرة منح تصاريح العمل في إسرائيل والمستعمرات.

جدول (٦): توزيع العاملين ١٥ سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل والمنطقة حسب (معايير ILO)، نيسان – حزيران، ٢٠٠٦.

مكان العمل	المنطقة					
	الأراضي الفلسطينية		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الأراضي الفلسطينية	٦٠٤٣٠٠	٩١,٢	٤٣١١٠٠	٨٨,٢	١٧٣٢٠٠	١٠٠
إسرائيل والمستعمرات (الافراد الذين يحملون بطاقة فلسطينية)	٢٨٩٠٠	٤,٤	٢٨٩٠٠	٥,٩	-	-
إسرائيل والمستعمرات (الافراد الذين يحملون بطاقة إسرائيلية / جواز سفر أجنبي)	٢٨٩٠٠	٤,٤	٢٨٩٠٠	٥,٩	-	-
المجموع	٦٦٢١٠٠	١٠٠	٤٨٨٩٠٠	١٠٠	١٧٣٢٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٦). مسح القوى العاملة. مرجع سابق. جدول ٢٤، ص ٢٣.

---

(٥) المقصود بالذين يحملون بطاقة إسرائيلية سكان مدينة القدس الشرقية وكذلك الذكور من الضفة الغربية أو قطاع غزة الذين تزوجوا من مقدسيات وحصلوا على البكاقة الإسرائيية

ولم تكن نسبة العاملين من أبناء الأراضي الفلسطينية داخل إسرائيل والمستعمرات بهذا الشكل من الانخفاض قبل إنتفاضة ٢٠٠٠، فحسب بيانات ١٩٩٧ كانت النسبة هؤلاء العاملين نحو ٢٢,٥% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣٣٢)، من مجموع قوة العمل في هذه الأراضي، إلا أنها انخفضت إلى ٨,٨% حسب بيانات دورة نيسان حزيران ٢٠٠٦، وهذا الانخفاض الكبير في نسبة العاملين داخل إسرائيل والمستتعمرات يدعو إلى التفكير الجدي والمسؤول من قبل ذوي القرار والمختصين في السلطة الفلسطينية لاتخاذ القرارات والتدابير التي من شأنها استيعاب آلاف العاملين من أبناء الأراضي الفلسطينية الذين كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات للعمل داخل الأراضي الفلسطينية.

ويمكننا أن نسوق هذا التوضيح على الضفة الغربية وعلى قطاع غزة على حد سواء، فالمنطقتين تقعان تحت السيطرة الإسرائيلية، وأن معاملة المحتل لسكان الضفة لا تختلف عن معاملته لسكان القطاع، حتى لو بدا أنه يوجد نسبة من العاملين في إسرائيل من أبناء الضفة، مقابل عدم وجود نسبة للعاملين في إسرائيل من أبناء القطاع، فحالة انخفاض نسبة العاملين في إسرائيل طالت أبناء الضفة وطالت أبناء القطاع - وإن لم يكن ذلك بنفس النسبة - وليس أدل على ذلك من أن نسبة العاملين في إسرائيل من أبناء الضفة انخفضت من ٢٤,٦% في سنة ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الضفة الغربية، ١٩٩٩، ص٣٨٤) إلى ١١,٨% حسب بيانات دورة نيسان – حزيران ٢٠٠٦. وانخفضت النسبة لدى أبناء القطاع من ١٨,٢% في سنة ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قطاع غزة، ١٩٩٩، ص٢٨٤)، إلى نسبة الصفر حسب بيانات دورة نيسان – حزيران ٢٠٠٦، واصبح العمل في إسرائيل لا يتم الا بتوفير تصاريح خاصة.

وقد بدت مسألة منح تصاريح العمل أكثر وضوحا في قطاع غزة منها في الضفة الغربية، فالبيانات تشير إلى عدم وجود أية نسبة للعاملين في إسرائيل من أبناء القطاع، بسبب القرارات الإسرائيلية المانعة منح أبناء القطاع تصاريح للعمل في إسرائيل، وبالمقابل نجد ما نسبته ٥,٩% من مجموع العاملين في الضفة يعملون داخل إسرائيل والمستعمرات ويحملون بطاقة فلسطينية، ومثلهم أيضاً يعملون داخل إسرائيل والمستعمرات ولكنهم يحملون بطاقة إسرائيلية أو جواز سفر أجنبي (جدول ٦).

إن الانخفاض الحاد لنسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات يتطلب من السلطات الفلسطينية المختصة اتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة لاستيعاب الذين كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات حتى لا تتفاقم مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية.

النشاط الاقتصادي

شهد توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية تغيرات كبيرة منذ سنة ١٩٩٧ وحتى دورة نيسان – حزيران ٢٠٠٦، وتعتبر هذه التغيرات انعكاسا واضحا

للاوضاع السياسية في الأراضي الفلسطينية، وما تبع هذه الأوضاع من تحولات اقتصادية باتت ظاهرة على حجم قوة العمل في كل نشاط اقتصادي.

وتوضح بيانات الجدول (٧)، التوزيع النسبي للعاملين ١٥ سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل حسب بيانات دورة نيسان – حزيران ٢٠٠٦، وتظهر هذه البيانات أن قطاع التجارة والمطاعم والفنادق استحوذ على أكبر نسبة من العاملين، وكان ذلك بنسبة ١٩,٣%، وبمقارنة هذه النسبة مع بيانات ١٩٩٧ والبالغة ١٥,٤% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣٥٠)، نجد أن زيادة ملحوظة أصابت هذا النشاط، وربما كان السبب وراء ذلك هو توجه المزيد من العاملين نحو عمل مصالح تجارية خاصة بهم، حتى لو كانت محلاتهم التجارية ورؤوس أموالهم صغيرة، والبعض الآخر توجه للعمل في المطاعم، على اعتبار أن العمل المتعلق بالطعام والشراب لا يتوقف، وإن كان يتأثر من وقت لآخر ومن منطقة إلى أخرى.

جدول (٧): التوزيع النسبي للعاملين ١٥ سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي ومكان العمل حسب (معايير ILO)، نيسان – حزيران ٢٠٠٦.

النشاط الاقتصادي	مكان العمل			المجموع
	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل والمستعمرات	
الزراعة والصيد والحراجة	١٨,١	١٠,٧	٧,٥	١٥,٢
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	١٣,٩	٥,٧	٢٠,١	١٢,٣
البناء والتشييد	١٠,٠	٦,١	٣٨,٧	١١,٥
التجارة والمطاعم والفنادق	١٩,٣	١٨,١	٢٢,٨	١٩,٣
النقل والمواصلات والاتصالات	٦,٤	٥,٣	٠,٨	٥,٦
الخدمات والفروع الأخرى	٣٢,٣	٥٤,١	١٠,١	٣٦,١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٦). مسح القوى العاملة. مرجع سابق، جدول ١٩، ص ١٨.

وتظهر هذه البيانات ارتفاع نسبة العاملين في أنشطة الخدمات والفروع الأخرى، فقد ارتفعت نسبة العاملين في هذه الأنشطة من ٢٨,٨% في سنة ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣٥٠) إلى ٣٦,١% في دورة نيسان - حزيران ٢٠٠٦، وإذا ما عرفنا أن الفروع الأخرى للنشاط الاقتصادي تضم الوساطة المالية والادارة العامة والدفاع والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي والخدمة المجتمعية، أدركنا السبب وراء هذا الارتفاع، ففي عهد السلطة الوطنية الفلسطينية زاد إقبال العاملين على هذه الفروع نظراً لازدياد المؤسسات الفلسطينية التي تعمل في هذه الأنشطة، فقد نشط العمل في مجال الوساطة المالية، وخير شاهد على ذلك ازدياد انتشار المؤسسات المالية والمصرفية في الأراضي الفلسطينية، كما ازداد عدد مؤسسات الدوائر العامة وزاد حجمها، وبالتالي استوعبت عدداً إضافياً من العاملين في هذا النشاط، إضافة إلى زيادة نسبة العاملين في أنشطة التعليم والصحة والعمل الاجتماعي والخدمة المجتمعية، سواء أكان ذلك على المستوى الرسمي (مستوى الدولة) أو على المستوى الشعبي (المستوى الخاص)، مثل زيادة عدد المدارس والمعاهد العلمية، واتساع الطاقة الاستيعابية للجامعات، وزيادة عدد المستشفيات والتوسع في طاقتها الاستيعابية أيضاً، وكذلك الحال بالنسبة للعمل الاجتماعي والخدمة المجتمعية وغيرها.

ويحتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الثانية حيث استحوذ إلى أكبر نسبة للعاملين سواء في الضفة أو في القطاع (١٩,٣%، ١٨,١% على التوالي) (شكل ٣)، وعلى الاغلب أن العمل بالتجارة والمطاعم كان السبب في هذا الارتفاع ، لأن عمل الفنادق ربما يكون قد تأثر سلبا بالظروف السياسية غير المستقرة في الأراضي الفلسطينية.

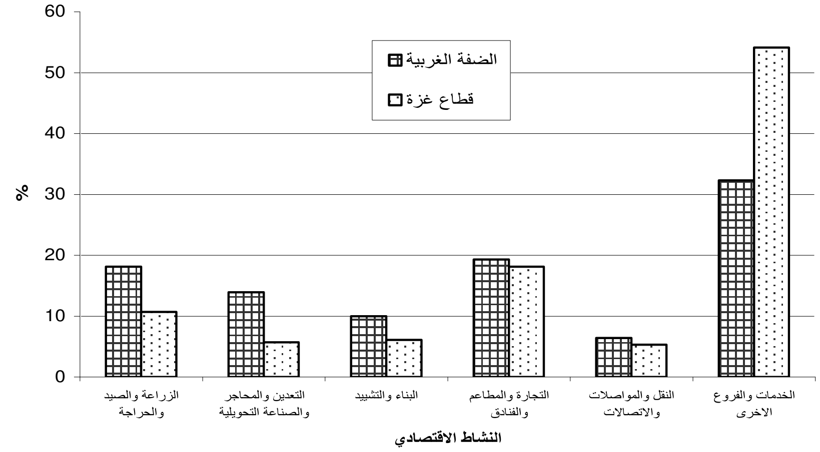

شكل (٣): التوزيع النسبي للعاملين ١٥ سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة (المصدر: بيانات الجدول ٧).

كما حصل زيادة كبيرة في نسبة العاملين في نشاط الزراعة والصيد والحراجة، فبعد أن كانت هذه النسبة ١٠,٦% في سنة ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣٥٠)، ارتفعت إلى ١٥,٢% في دورة نيسان – حزيران، ٢٠٠٦، وهذه الزيادة تعكس آثار الإغلاقات العسكرية للاراضي الفلسطينية ومحاصرة المدن والقرى والمخيمات مما دفع بالعاملين للعمل في الأراضي الزراعية، سواء أكان العامل مالكا للارض أو عاملا فيها.

ومن الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي شهدت ارتفاعا في نسبة العاملين فيها نشاط النقل والمواصلات والاتصالات - إذ كانت نسبة هذا الارتفاع ليست بحجم نسبة الارتفاع التي حصلت في النشاطين السابقين - فقد ارتفعت هذه النسبة من ٤,٥% في سنة ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣٥٠)، إلى ٥,٦% حسب بيانات نيسان – حزيران ٢٠٠٦، وعلى الاغلب أن الذي عمل على رفع هذه النسبة هو قطاع الاتصالات، لأن قطاع النقل والمواصلات أصبح أقل نشاطا خلال إنتفاضة ٢٠٠٠ بالنسبة لما كان عليه قبل الإنتفاضة، وذلك بسبب الحواجز العسكرية الدائمة والمشددة والتي تنتشر بين المدن والقرى وكأنها حدود دولية، مما تسبب في إعاقة كبيرة في قطاع النقل والمواصلات، وكان هذا كله في مقابل ما يشهده العالم – بما فيه الأراضي الفلسطينية – من ثورة وتقدم في عالم الاتصالات.

ومن جهة أخرى حصل انخفاض في نسبة العاملين في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها نشاط البناء والتشييد، فقد انخفض من ٢٥,٦% في سنة ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣٥٠)، إلى ١١,٥% في دورة نيسان - حزيران ٢٠٠٦، وعلى الأغلب فإن هذا الانخفاض نتيجة للإغلاقات العسكرية وتراجع نسبة العاملين في إسرائيل، وبخاصة أن كثيرا من هؤلاء العاملين كانوا يعملون في إسرائيل في نشاط البناء والتشييد، وعندما عادوا للعمل في الأراضي الفلسطينية، باتوا يعملون في أنشطة أخرى كالزراعة أو التجارة إلى غير ذلك.

كما حصل انخفاض في نسبة العاملين في نشاط التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية - وإن كان هذا الانخفاض ليس بحدة الانخفاض الذي طرأ على نشاط البناء والتشييد – فقد انخفض من ١٥,٢% في سنة ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣٥٠)، إلى ١٢,٣% في دورة نيسان – حزيران ٢٠٠٦، ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى ان نسبة العاملين في المحاجر لم تزد بنفس نسبة الزيادة للعاملين في الأنشطة الأخرى التي طرأ عليها زيادة، ولا شك أن تراجع نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد انعكس سلباً على نسبة العاملين في قطاع المحاجر نظراً لارتباط النشاط الثاني بالنشاط الاول.

ويأتي نشاط الزراعة والصيد والحراجة في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع نسبة العاملين، فقد استحوذ هذا النشاط على ١٨,١% من نسبة العاملين في الضفة ، وعلى نسبة ١٠,٧% في القطاع، فالتراجع في نسبة العاملين في البناء والتشييد والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية قابله ارتفاع في نسبة العاملين في الزراعة والصيد والحراجة.

وفيما يتعلق بنسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من أبناء الأراضي الفلسطينية، فقد استحوذ نشاط البناء والتشييد على أكبر نسبة من هؤلاء العاملين، وكان ذلك بنسبة ٣٨,٧%، فأغلب الذين يعملون في المستعمرات يعملون في البناء والتشييد، نظراً للحاجة الإسرائيلية لهؤلاء العمال، فالعمال الفلسطينيون يتقنون العمل في هذا النشاط، كما أن الكثير منهم من سكان المناطق القريبة من المستعمرات، زد على ذلك أن العمل في هذا النشاط يعتبر عملا شاقا، وبالتالي فإن أصحاب العمل اليهود نادراً ما يجدون عمالاً يهود يعملون في هذا النشاط، وإن حصل ووجدوا من يعمل، فإنهم لا يرغبون في العمل في المستعمرات لوقوعها في أراض فلسطينية تعتبر مسألة التنقل فيها تشكل خطراً على حياتهم.

المهنة الرئيسية

تنوعت المهن في الأراضي الفلسطينية تبعاً لتنوع الأنشطة الاقتصادية فيها، وقد تفاوتت نسب العاملين في هذه المهن لأسباب مختلفة، كالمستوى التعليمي للعامل، وحجم رأس المال الذي يمكن للعامل توفيره لممارسة مهنة معينة، ومدى توفر فرص العمل، وشروط العمل في كل مهنة، وتأثير مستوى الدخل المتأتي من لمهنة، إضافة إلى تأثير العادات والمفاهيم الاجتماعية والأسرية والوطنية وغيرها.

تظهر بيانات الجدول (٨) نسب العاملين حسب المهن في الأراضي الفلسطينية، حيث يتبين أن العاملين في المهن الفنية والمتخصصين والمساعدين والكتبة يشغلون أكبر نسبة من العاملين في الأراضي الفلسطينية، وذلك بنسبة ٢٨,٧%، وبخاصة في الضفة الغربية التي ارتفعت فيها النسبة إلى ٣٢% (شكل ٤)، ويمكننا أن نجد هؤلاء العاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ويشغلون مناصب عالية في المؤسسات التي يعملون فيها، فمنهم افني في القطاع الصناعي أو قطاع المواصلات أو التشييد والبناء ...الخ، ومنهم من يشغل مركزاً مرموقاً في المؤسسة التي يعمل فيها، وما أكثر هؤلاء في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة أن مؤسسات السلطة الفلسطينية كثيرة ومتنوعة، ولا بد لها من وجود هؤلاء العاملين، وقد طرأت زيادة ملحوظة على هذه النسبة بالمقارنة إلى ما كانت عليه سنة ١٩٩٧ والتي بلغت ١٧,٢% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣٣٥)، وهذه الزيادة بحاجة إلى دراسة تحليلية موضوعية للتحقق من مدى حاجة المؤسسات الفلسطينية إليها، وأنها لا تشكل عبئا على الاقتصاد الفلسطيني.

جدول (٨): التوزيع النسبي للعاملين ١٥ سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية حسب المهنة والمنطقة حسب (معايير ILO)، نيسان – حزيران ٢٠٠٦.

المهنة	المنطقة		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
المشرعون وموظفو الادارة العليا	٢,٧	٢,٥	٣,٢
الفنيون والمتخصصون والمساعدون والكتبة	٢٨,٧	٣٢,٠	٢٣,٥
عمال الخدمات والباعة في الاسواق	٢٤,٦	٢٧,٨	١٩,٤
العمال المهرة في الزراعة والصيد	٨,٤	٦,١	١٢,٦
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	١٢,٨	١٠,٤	١٥,٨
مشغلو الآلات ومجمعوها	٧,٢	٥,٧	٩,٥
المهن الاولية	١٥,٦	١٥,٥	١٦,٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٦). مسح القوى العاملة. مرجع سابق، جدول ٢٠، ص ١٩.

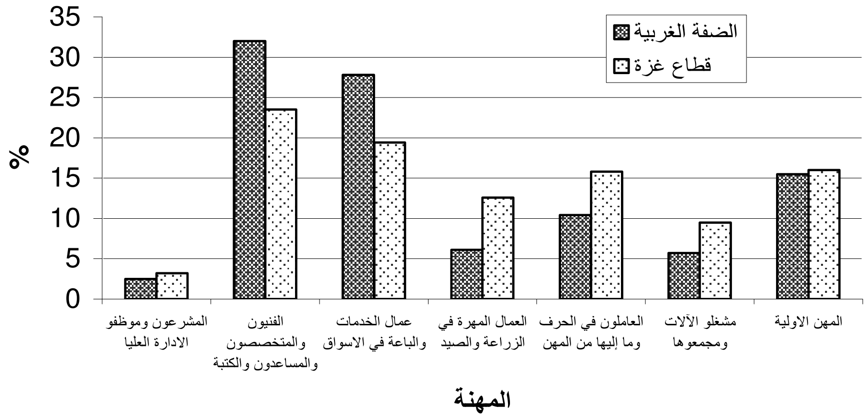

شكل (٤): التوزيع النسبي للعاملين ١٥ سنة فأكثر حسب المهنة والمنطقة. (المصدر: بيانات الجدول ٨).

وما يسترعي الانتباه عند مقارنة نسب العاملين في المهن بين سنة ١٩٩٧ ودورة نيسان حزيران ٢٠٠٦، حصول ارتفاع ملحوظ في نسبة العمال المهرة في الزراعة والصيد في الأراضي الفلسطينية، والغالبية العظمى من هؤلاء يعملون في الزراعة، لأن الصيد يكاد يكون مقصورا على صيد الاسماك في قطاع غزة، فقد ارتفعت النسبة من ٦% في سنة ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣٣٥) إلى ٨,٤% في دورة نيسان - حزيران ٢٠٠٦، وهذه الزيادة تعتبر دليلا واضحا على عودة الكثير من العمال في الأراضي الفلسطينية للعمل في الأنشطة الزراعية، ولذا يجب دعم هؤلاء العمال بكل ما يمكن، فهذا توجه ايجابي يجب أن يحظى باهتمام المسؤولين على الصعيدين الرسمي والشعبي حتى ينمو هذا التوجه ويستمر، لما يشكله من سبيل ناجح في الحفاظ على الارض الفلسطينية من خطر الاحتلال الإسرائيلي.

ومن البيانات الأخرى التي تستدعي التعليق والتحليل، الانخفاض الواضح الذي طرأ على العاملين في المهن الاولية، فقد تراجعت النسبة من ٢٦,٩% في سنة ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣٣٥)، إلى ١٥,٦% في دورة نيسان - حزيران ٢٠٠٦، وربما كان لانتشار التعليم المهني - سواء في الكليات والمعاهد العامة او الخاصة – دور في هذا الارتفاع، إضافة إلى أن الكثيرين ممن عملوا داخل إسرائيل او المستعمرات استفادوا من تقنيات العمل هناك، ومن ثم عملوا على نقل هذه التقنيات إلى الأراضي الفلسطينية عندما عملوا فيها.

وهذا ما يفسر الارتفاع الذي طرأ على الفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة والعمال المهرة في الزراعة والصيد كما بينا سابقا، إضافة إلى ارتفاع نسبة مشغلي الآلات ومجمعيها، كما ان الانخفاض في نسبة العاملين في المهن الاولية، مقابل الارتفاع في نسب المهن التي ذكرناها ذو معنى اقتصادي وإداري وتعليمي واجتماعي ومهني، فمعظم العاملين في المهن الاولية غالبا ما يكونون ممن لا يحملون مؤهلات علمية، لأن العمل في هذه المهن لا يستوجب الحصول على مؤهل علمي، وبناء عليه يجب دعم هذا التوجه على كافة المستويات وفي كل الاتجاهات.

الدخل

يعتبر متوسط دخل الفرد من أهم المؤشرات على المستوى الاقتصادي في المجتمع، وللدخل دور مؤثر في مختلف نواحي حياة السكان الاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية والصحية والادارية والتربوية وغيرها، ولا عجب في ذلك، فالمال عصب الحياة في مختلف مناحيها.

وتشير بيانات الجدول (٩) إلى أن معدل الأجرة اليومية في الأراضي الفلسطينية في الربع الثاني من سنة ٢٠٠٦ قد بلغ ٨١,٨ شيكلا، وكانت أعلى أجرة يومية للعاملين في إسرائيل والمستعمرات، حيث بلغت ١٣٢,٦ شيكلا (شكل ٥)، إلا أن ارتفاع هذه الأجرة لا يعني أن

مساهمة العاملين في إسرائيل والمستعمرات في الدخل القومي للاراضي الفلسطينية كبيرة، وذلك لسببين:

أولهما: أن نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات إنخفضت من ٢٢,٦% في سنة ١٩٩٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأراضي الفلسطينية، ١٩٩٩، ص٣٣٤)، إلى ٨,٨% حسب بيانات دورة نيسان – حزيران، ٢٠٠٦.

جدول (٩): معدل ساعات العمل الاسبوعية ومعدل ساعات العمل الشهرية ومعدل الأجرة اليومية للمستخدمين بأجر للافراد ١٥ سنة فأكثر في جميع المناطق الفلسطينية حسب مكان لعمل (معايير ILO)، نيسان- حزيران ٢٠٠٦.

المؤشر	مكان العمل			
	الضفة الغربية	**قطاع غزة**	**إسرائيل والمستعمرات**	**المجموع**
معدل ساعات العمل الاسبوعية	٤٢,٧	٤٠,٤	٤٣,٠	٤٢,٠
معدل أيام العمل الشهرية	٢٣,٨	٢٤,٣	٢١,٨	٢٣,٧
معدل الأجرة اليومية بالشيكل	٧٦,٣	٦٩,٨	١٣٢,٦	٨١,٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٦). مسح القوى العاملة. مرجع سابق، جدول ٢٥، ص ٢٣.

وثانيهما: أن معدل أيام العمل الشهرية في إسرائيل - والبالغة ٢١,٨ يوما – كان أقل من معدل أيام العمل الشهرية في الضفة (٢٣,٨ يوما)، وأقل من المعدل في القطاع (٢٤,٣ يوما). العمل في إسرائيل والمستعمرات، فهذا العمل يساهم في حل مشكلة البطالة المتفاقمة في الأراضي الفلسطينية، ويزيد من فرص العمل فيها، مما يساهم في رفع معدل الأجرة اليومية للعامل في الأراضي الفلسطينية.

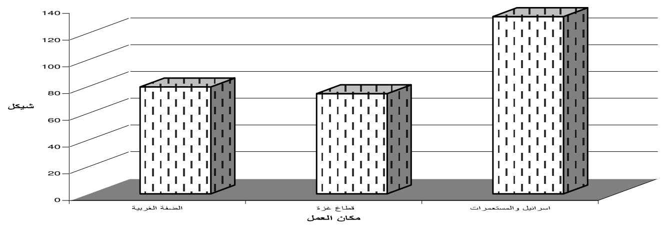

شكل (٥): معدل الاجرة اليومية بالشيكل للمستخدمين بأجر للافراد ١٥ سنة فأكثر من الاراضي الفلسطينية حسب مكان العمل. (المصدر: بيانات الجدول ٩).

وقد سجل العاملون في قطاع غزة أقل معدل أجر يومي للعامل من الأراضي الفلسطينية (جدول ٩ وشكل ١)، ولم يزد هذا الأجر إلا بنسبة قليلة عن نصف معدل الأجر للعامل في إسرائيل والمستعمرات، وهذا ناتج عن شح الموارد الطبيعية في القطاع بشكل عام، وقلة فرص العمل بالنسبة لحجم قوة العمل، ففي الوقت الذي نجد فيه أن مساحة القطاع لا تزيد عن ٦,٥% من مساحة الضفة، نجد فيه ما نسبته ٣٠,٦% من قوة العمل الفلسطينية، ولهذا كان معدل الأجر اليومي في الضفة أعلى منه في القطاع، فالرقم القياسي لمعدل الأجر اليومي للعامل من الضفة بالنسبة للقطاع يساوي ١٠٩,٣%.

وفيما يتعلق بمعدل الأجرة اليومية للمستخدمين بأجر حسب المنطقة والقطاع، فإن بيانات الجدول (١٠) تظهر أن معدل الأجرة اليومية في القطاع العام كان أعلى من المعدل في القطاع الخاص بعد استثناء العمل في إسرائيل والمستعمرات والقطاعات الأخرى، وهذا ما أوضحه تقرير مكتب العمل الدولي (جدول ٣:٤ ص ٢٧ من التقرير).

جدول (١٠): معدل الأجرة اليومية بالشيكل للمستخدمين بأجر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والقطاع (معايير ILO)، نيسان - حزيران ٢٠٠٦.

المنطقة	القطاع				المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاعات أخرى	إسرائيل والمستعمرات	
الأراضي الفلسطينية	٧٨,١	٦٤,٦	١٠٣,٤	١٣٢,٦	٨١,٨
الضفة الغربية	٧٥,٤	٧١,٥	١١٥,٤	١٣٢,٦	٨٧,٢
قطاع غزة	٨١,١	٤١,٦	٨٦,٦	-	٦٩,٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٦). مسح القوى العاملة. مرجع سابق، جدول ٢٦، ص ٢٣.

وهذا الارتفاع في معدل الأجرة اليومية في القطاع العام بالنسبة للمعدل في القطاع الخاص يعني أن العمل في القطاع العام يعتبر أفضل من العمل في القطاع الخاص، إضافة إلى المزايا الأخرى التي يحصل عليها العاملون في القطاع العام والتي قد لا يحصلون عليها في القطاع الخاص، وإن حصلوا عليها في القطاع الخاص فغالباً أنها لا تكون بنفس المزايا التي في القطاع العام، كالتوفير وتعويضات إصابات العمل وتعويضات نهاية الخدمة، والتأمين الصحي والإجازات والحوافز وغيرها.

كما تشير بيانات الجدول (١٠) والشكل (٦) إلى أن معدل الأجرة اليومية في القطاع العام في قطاع غزة كان أعلى من المعدل في الضفة الغربية، وربما يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة في القطاع وبالتالي تحاول السلطات المسؤولة المساهمة في تخفيف عبء الإعالة

برفع معدل الأجرة اليومية، إضافة إلى ان نسبة العاملين في الوكالة من مجموع العاملين من أبناء القطاع أعلى من مثيلتها في الضفة ٣,٥% في القطاع (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٩، قطاع غزة، ص٣١٦) مقابل ٠,٨% في الضفة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٩، قطاع غزة، ص٣١٧)، ومن المعروف ان معدل اجرة الفرد العامل في الوكالة أعلى من مثيلتها في القطاعات المحلية الأخرى.

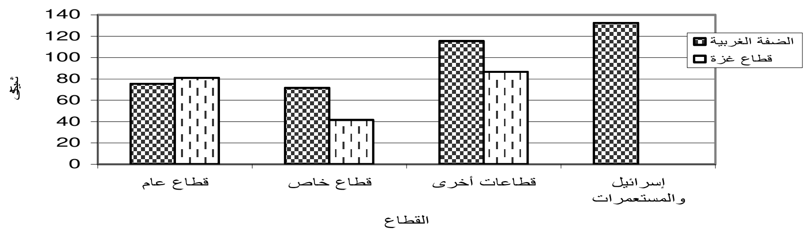

شكل (٦): معدل الاجرة اليومية بالشيكل للمستخدمين باجر حسب المنطقة والقطاع (المصدر: بيانات الجدول ١٠).

وأما بالنسبة لمعدل الأجرة اليومية حسب المنطقة والجنس، فبيانات الجدول (١١) تشير إلى أن معدل الأجرة للذكور في الأراضي الفلسطينية كان أعلى من المعدل للإناث (٧٥,١ شيكلا مقابل ٦٨,٦ شيكلا على التوالي)، وربما يعزى ذلك إلى أن كثيرا من الإناث يقبلن العمل بأجرة اقل من الذكور، فأعباء الإعالة من مسؤولية الذكور في معظم الأحوال، كما أن العديد من المؤسسات الصحية والتعليمية والاجتماعية - وبخاصة في القطاع الخاص - تفضل توظيف الانثى لأنها تقبل العمل بأجر أقل من الذكر.

جدول (١١): معدل الأجرة اليومية بالشيكل للمستخدمين بأجر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس (معايير ILO)، نيسان - حزيران، ٢٠٠٦.

المنطقة	الجنس		المجموع
	ذكور	إناث	
الأراضي الفلسطينية	٧٥,١	٦٨,٦	٧٣,٩
الضفة الغربية	٧٨,٤	٦٨,٦	٧٦,٢
قطاع غزة	٧٠,٠	٦٨,٤	٦٩,٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٦). مسح القوى العاملة. مرجع سابق، جدول ٢٧، ص ٢٤.

ملاحظة: لا تشمل العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستعمرات.

وكانت الأجرة لدى ذكور الضفة وإناثها أعلى من الأجرة لدى ذكور القطاع وإناثه، ففرص العمل في الضفة أكثر توفرا قياسا بتوفرها في القطاع، وبالتالي فالمنافسة على فرص العمل في القطاع أكبر منها في الضفة، وهذا بدوره يعمل على خفض معدل الأجرة في القطاع، ولصعوبة الحياة بشكل عام في القطاع دورها المؤثر في قبول المستخدمين بأجر في القطاع لأجرة يومية اقل ممن يشابههم في الضفة.

البطالة (٦):

تشير بيانات الجدول (١٢) إلى أن نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية قد بلغت في الربع الثاني من سنة ٢٠٠٦ نحو ٢٢,٩%، وهي بهذا تكون قد وصلت إلى ضعف ما كانت عليه في سنة ١٩٩٧ والبالغة ١١,٥%، وكان من المؤمل أن تنخفض نسبة البطالة مع وجود السلطة الفلسطينية التي سعت إلى إحداث التنمية في مختلف مناحي حياة الشعب الفلسطيني، إلا أن مخططات التنمية لم تستمر إلى نهايتها بسبب حدوث إنتفاضة الاقصى في سنة ٢٠٠٠، فكان تأثير هذه الإنتفاضة على الحياة الاقتصادية للسكان سلبياً، وبخاصة بعد الحصار المالي والسياسي للسلطة الفلسطينية، وبعد وضع العراقيل الكثيرة أمام العمل في إسرائيل، كما تقلصت فرص العمل في الأراضي الفلسطينية بسبب الإغلاقات العسكرية وصعوبة الحركة وتنقل السكان بشكل عام، وتنقل العمال والموظفين وأصحاب العمل بشكل خاص.

جدول (١٢): نسبة البطالة بين القوى العاملة ١٥ سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة (معايير ILO)، نيسان - حزيران، ٢٠٠٦.

المنطقة	عدد العاملين فعلا والمتعطلين عن العمل (قوة العمل) (١)	عدد المتعطلين عن العمل (البطالة) (٢)	نسبة البطالة %
الأراضي الفلسطينية	٨٥٩١٠٠	١٩٧٠٠٠	٢٢,٩
الضفة الغربية	٥٩٦٥٠٠	١٠٧٦٠٠	١٨,٠
قطاع غزة	٢٦٢٦٠٠	٨٩٤٠٠	٣٤,٠

المصدر:

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٦). مسح القوى العاملة. مرجع سابق، جدول ٣، ص ١٢.

(٢) المرجع نفسه ، جدول ٤ ، ص ١٢.

(٦) نسبة البطالة = (عدد المتعطلين عن العمل / عدد العاملين والمتعطلين عن العمل (قوة العمل)) × ١٠٠

وبمقارنة نسبة البطالة في قطاع غزة مع نسبتها في الضفة الغربية، فالبيانات الرسمية تشير إلى أن ارتفاعها في القطاع كان أكثر بكثير من ارتفاعها في الضفة، فبعد أن كانت ١٤% في سنة ١٩٩٧، أصبحت في الربع الثاني من سنة ٢٠٠٦ نحو ٣٤%، أي بنسبة زيادة ١٤٢,٩%، ولا شك أن إجراءات الاحتلال في إغلاق القطاع كانت أشد قسوة من إجراءاته في إغلاق الضفة، نظراً للبعد النسبي للقطاع عن سوق العمل الإسرائيلي، إضافة إلى الضغط الكبير من قبل قوة العمل في القطاع على فرص العمل القليلة المتاحة في القطاع.

وأما في الضفة الغربية فقد ارتفعت نسبة البطالة من ١٠,٢% في سنة ١٩٩٧، إلى ١٨% في الربع الثاني من سنة ٢٠٠٦، أي بنسبة زيادة ٧٦,٥%، فعدد فرص العمل في الضفة أكبر نسبيا من عددها في القطاع، ويمكننا القول: إن حدة الإغلاقات العسكرية الإسرائيلية في الضفة أخف وطأة بشكل عام مما هي عليه في القطاع، وبخاصة أن أراضي الضفة ذات حدود طويلة مع إسرائيل، كما أنها أكثر قربا من سوق العمل الإسرائيلي، إضافة إلى أن الأنشطة الاقتصادية في الضفة أكثر تنوعا في الضفة، وبالتالي فإن إمكانية استثمار رؤوس الأموال في المشاريع الاقتصادية في الضفة أوفر حظا منها في القطاع.

النتائج

على ضوء دراسة وتحليل الخصائص الاقتصادية للسكان في الأراضي الفلسطينية، فقد أمكن التوصل إلى النتائج التالية:

١. بالنسبة لمعدل النشاط الاقتصادي الخام، أظهرت الدراسة أن هذا المعدل ارتفع من ١٩,١% في سنة ١٩٩٧ إلى ٢٢,٢% حسب بيانات دورة نيسان – حزيران ٢٠٠٦، ومعنى ذلك أن عدداً إضافياً ممن هم في سن العمل ويرغبون فيه، قد التحقوا بسوق العمل الفلسطيني، وأن هذا العدد من شأنه أن يساهم في تخفيف حجم عبء الإعالة الملقى على عاتق العاملين.

٢. وفيما يخص معدل النشاط الاقتصادي العام، فقد بينت الدراسة أن هذا المعدل قد ارتفع من ٣٨,٨% في سنة ١٩٩٧ إلى ٤٠,٩% حسب بيانات دورة نيسان – حزيران ٢٠٠٦، إلا أن هذا الارتفاع لم يعمل على خفض نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية، فقد ارتفعت نسبة البطالة من ١١,٤% في سنة ١٩٩٧ إلى ٢٢,٩% في دورة نيسان – حزيران ٢٠٠٦، وهذا ينقلنا إلى حقيقة أن الارتفاع في معدل النشاط الاقتصادي العام لا يعني بالضرورة انخفاضا في نسبة البطالة، ذلك لان هذا المعدل يضم العاملين والمتعطلين عن العمل معا، وعليه فإن هذا الارتفاع لم يعمل (أيضاً) على تخفيف حجم عبء الإعالة الذي تتحمله الفئة العاملة في المجتمع.

٣. ومن حيث الحالة العملية للسكان، فقد أوضحت الدراسة أن نسبة المستخدمين بأجر قد احتلت أعلى نسبة من بين نسب الحالات العملية للسكان، حسب بيانات دورة نيسان - حزيران ٢٠٠٦، وكان ذلك بنسبة ٥٩,٦%، وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أنها

انخفضت عما كانت عليه سنة ١٩٩٧ والبالغة ٧٥,١%، وهذا يعني أن نسبة لا بأس بها من المستخدمين بأجر أصبحوا أصحاب رؤوس أموال، وأن هذا الوضع مكّنهم من الاستغناء عن العمل كمستخدمين بأجر، ومن ثم العمل لحساباتهم الخاصة. كما بينت الدراسة أن نسبة العاملين لدى الاسرة بدون أجر قد ارتفعت من ٣% في سنة ١٩٩٧، إلى ٩,٥% في دورة نيسان – حزيران ٢٠٠٦، ولا شك أن هذا الارتفاع الكبير في نسبة هؤلاء العاملين يشير إلى حدوث تحول ذي مدلول اقتصادي في معتقدات وتوجهات العاملين نحو اختيار الحالة العملية التي يفضلون العمل ضمنها.

٤. وفيما يخص توزيع القوى العاملة (قوة العمل) حسب فئات السن والجنس فقد أوضحت الدراسة أن أعلى نسبة لقوة العمل في الأراضي الفلسطينية – سواء للذكور أو الإناث - كانت موجودة لدى فئة السن ٣٥ – ٣٩ سنة، وذلك بنسبة ٥٨,٣% لكلا الجنسين (٩٣,٣% عند الذكور مقابل ٢١,٥% عند الإناث)، وارتفاع هذه النسبة يتماشى مع الوضع الطبيعي لتوزيع نسب قوة العمل حسب فئات السن، وذلك للاسباب التي أوضحتها الدراسة.

٥. وأما بالنسبة لمكان العمل فقد أوضحت الدراسة أن الغالبية العظمى من العاملين من أبناء الأراضي الفلسطينية يعملون داخل الأراضي الفلسطينية، وكان ذلك بنسبة ٩١,٢% من مجموع العاملين، وباقي النسبة وهي ٨,٨% تقاسمها العاملون في إسرائيل والمستعمرات.

٦. وفيما يخص النشاط الاقتصادي للسكان في الأراضي الفلسطينية فقد أوضحت الدراسة أن بعض الأنشطة الاقتصادية قد طرأ زيادة ملحوظة على نسبة العاملين فيها في سنة ٢٠٠٦ بالنسبة لما كانت عليه سنة ١٩٩٧، وعلى رأسها نشاط التجارة والمطاعم والفنادق الذي استحوذ على أكبر نسبة من العاملين، ونشاط الزراعة والصيد والحراجة، ونشاط النقل والمواصلات والاتصالات - وإن كانت نسبة الارتفاع في هذا النشاط ليست بحجم نسبة الارتفاع التي حصلت في النشاطين السابقين – كما حصل ارتفاع في نسبة العاملين في نشاط الخدمات والفروع الأخرى، وقد حاولت الدراسة بيان الأسباب التي عملت على هذا الارتفاع.

٧. الارتفاع الواضح الذي حصل في نسبة العاملين في نشاط الزراعة والصيد يعني دخول عدد إضافي إلى هذا النشاط أو عودة العديد من العاملين إلى ممارسة الزراعة والصيد بعد أن هجروا الزراعة والصيد للعمل في أنشطة أخرى. ومن جهة ثانية حصل انخفاض في نسبة العاملين في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وعلى رأسها نشاط البناء والتشييد ونشاط التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية.

٨. وأما بالنسبة للمهنة الرئيسية فقد أوضحت الدراسة أن العاملين في المهن الفنية والمتخصصين والمساعدين والكتبة يشغلون أكبر نسبة من العاملين في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت نحو ٢٨,٧% من مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية.

٩. وأما فيما يتعلق بموضوع الدخل فقد أظهرت الدراسة أن معدل الأجرة اليومية للعاملين في إسرائيل والمستعمرات قد بلغ نحو ضعف معدل الاجرة اليومية للعاملين في الأراضي الفلسطينية (بالرغم من انخفاض عدد أيام العمل الشهرية في إسرائيل والمستعمرات عن تلك الأيام في الأراضي الفلسطينية).

١٠. أوضحت الدراسة أن نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية قد بلغت في الربع الثاني من سنة ٢٠٠٦ نحو ٢٢,٩%، وبهذا تكون قد بلغت ضعف ما كانت عليه في سنة ١٩٩٧، ولا يخفى على أحد الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع.

التوصيات

١. مناشدة ذوي القرار والمختصين في السلطة الفلسطينية لاتخاذ القرارات والتدابير الجدية والمناسبة التي من شأنها استيعاب آلاف العاملين من أبناء الأراضي الفلسطينية الذين كانوا يعملون في إسرائيل والمستعمرات.

٢. التوصية لدى كل المعنيين لأن يدعموا نشاط الزراعة والصيد والحراجة بكافة الوسائل والميادين الممكنة، لما لهذا الدعم من دور مؤثر في تثبيت الانسان الفلسطيني بأرضه الزراعية، وبالتالي التقليل من مخاطر المصادرة الإسرائيلية.

٣. إن إرتفاع نسبة العاملين في المهن الفنية والمتخصصين والمساعدين والكتبة بحاجة إلى دراسة تحليلية وموضوعية للتحقق من مدى حاجة المؤسسات الفلسطينية إليها، وأنها لا تشكل عبئا على الاقتصاد الفلسطيني.

٤. دعوة المسؤولين في مختلف الوزارات الفلسطينية صاحبة الشأن العمل بجد وتفان واتباع كل السبل التي من شأنها رفع معدل الأجرة اليومية في الأراضي الفلسطينية حتى لا يبقى العمل في إسرائيل والمستعمرات محط أنظار واستهواء الايدي العاملة الفلسطينية.

٥. دعوة الجهات المسؤولة في السلطة الفلسطينية وبخاصة وزارة العمل إلى وضع الخطط الحكيمة التي تساهم في حل مشكلة ارتفاع نسبة البطالة، وبخاصة في قطاع غزة الذي ارتفعت فيه النسبة إلى ٣٤%، وتجدر التوصية أيضاً إلى أصحاب رؤوس الأموال في القطاع الخاص لأن يكونوا أكثر جرأةً في استثمار أكثر ما يمكن من رؤوس أموالهم في مشاريع في الأراضي الفلسطينية، مساهمة منهم في حل هذه المشكلة. ومن الأمور التي تجدر الاشارة إليها في هذا الخصوص أن العمل على خفض نسبة البطالة سيساهم بدور كبير في خفض نسبة الإعالة الحقيقية في الأراضي الفلسطينية، وهذا بدوره يساهم في رفع نسبة الرفاهية الاجتماعية ورفع المستوى الصحي والتعليمي والثقافي والتربوي لدى السكان في الأراضي الفلسطينية.

المصادر والمراجع

- ابو الرب، محمود. وحسين، أحمد. (٢٠٠٥). "الاولويات الاقتصادية والاجتماعية والامنية الآنية للسكان الفلسطينيين في ظل إنتفاضة الاقصى". مجلة جامعة النجاح للأبحاث – ب (العلوم الانسانية). نابلس – فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (١٩٩٩). "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٧. النتائج النهائية. تقرير السكان. الأراضي الفلسطينية. الجزء الاول". رام الله. فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (١٩٩٩). "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٧. النتنائج النهائية. تقرير السكان. الضفة الغربية. الجزء الاول". رام الله. فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (١٩٩٩). "التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٧. النتائج النهائية. تقرير السكان. قطاع غزة. الجزء الاول". رام الله. فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٣). "مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد. سلسلة التقارير التحليلية الوصفية (٤)،(خصائص الحضر والريف في الأراضي الفلسطينية)". رام الله. فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٦). "مسح القوى العاملة: دورة (نيسان – حزيران. ٢٠٠٦) الربع الثاني ٢٠٠٦. المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة". رام الله. فلسطين.
- بدران، شبل. (٢٠٠٥). التعليم والبطالة. دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية. جمهورية مصر العربية.
- داود، يوسف. (١٩٩٩). "محددات المشاركة النسائية في سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة". منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين. رام الله. فلسطين.
- شبانة، لؤي. والبرغوثي. سفيان. (١٩٩٩). "البطالة في الأراضي الفلسطينية: الواقع وآفاق الحل". منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين. رام الله. فلسطين.
- قبلان، فريد. (٢٠٠٠). "مشاكل القوى العاملة في فلسطين". معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة. جمهورية مصر العربية.

- مكحول، باسم. (٢٠٠٠). "تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية – ماس. رام الله. فلسطين.

- مكحول، باسم. (٢٠٠٣). "محددات عرض القوى العاملة ومعدلات المشاركة في الضفة الغربية وقطاع غزة". مجلة جامعة النجاح للأبحاث – ب (العلوم الانسانية). نابلس – فلسطين.

- نجا، علي عبد الوهاب. (٢٠٠٥). "مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية – تطبيقية)". جامعة الاسكندرية. جمهورية مصر العربية.

- Intrnational Labour Office. (2006). “Intrnational Labour conference”. 95th Session, May 2006. The situation of workers of the occupied Arab territories, Intrnational Labour Office, Geneva.